

دراسة مقارنة بين السياسات الضريبية الخضراء في بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة

ناصر جرجس عبد الملك⁽¹⁾ - سماسم كامل موسى⁽²⁾ - وائل فوزي عبد الباسط⁽²⁾
(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى عقد دراسة مقارنة بين السياسات الضريبية في بعض الدول بهدف الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة. اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية من خلال الدراسات المنشورة على المستويين العربي والعالمي. وقد أسفرت المقارنة عن مجموعة من النتائج أهمها أن فرنسا قامت بإصلاح ضريبي شامل تبنى دراسة لكل المشكلات البيئية مع التركيز على الضرائب الطاقة، بينما قامت الجزائر بالتعاون الدولي في مجالات متعددة مثل برنامج التعاون الألماني وبرنامج التعاون البلجيكي، برنامج الأمم المتحدة، برنامج الاتحاد الأوروبي لتقاسم المعلومات البيئية الأوروبية. أما بالنسبة لمصر فتعدد صور الضرائب الخضراء التي يمكن تطبيقها، فبجانب ضرائب الطاقة ينبغي فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة للمياه، تبوير الأراضي الزراعية، البناء، و المنتجات الملوثة للبيئة كالأسمدة والمبيدات ومنتجات الأسمنت والرخام... الخ، وعلى الإنبعاثات الضارة، والحقائب البلاستيكية، النفايات الصلبة والبطاريات، والوضوء... الخ. وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها تكريس الحق في بيئة سليمة عن طريق إصدار تشريعات تحمي هذا الحق واتخاذ الإجراءات العقابية الصارمة ضد من يمس هذا الحق، الاستمرار في توسيع وتطوير الضرائب الخضراء وجعلها أكثر فعالية على الصعيد البيئي. وذلك عن طريق الاستعانة بالضرائب الخضراء بدلا من الضرائب الأخرى، استخدام الضرائب الخضراء كأداة تستطيع الدولة بواسطتها توجيه السلوك البيئي وتفعيل المشاركة الشعبية بالوسائل الرسمية وغير الرسمية لحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب الخضراء (البيئية)، التنمية المستدامة، التلوث.

مقدمة الدراسة

هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد والبيئة، وهذه العلاقة أساسية لعمل واستمرار كل منهما فالإقتصاد يتواجد عادة ضمن نظام ديناميكي ومقترح يمثل جزءا من النظام البيئي الكلي.

يعتمد الإقتصاد لتوفير الاحتياجات البشرية المتزايدة على الموارد الطبيعية، فالنشاط الإقتصادي يقوم بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المتاحة وتمثل البيئة مصدر هذه الموارد كما تمثل أيضا الوسط الذي يتم فيه تصريف مخلفات العمليات الاقتصادية المختلفة سواء كانت إنتاجية أو الاستهلاكية. وعادة ما تتمتع البيئة بقدرة ذاتية على التخلص من هذه المخلفات إذا كانت هذه المخلفات عند مستويات معقولة من التلوث. تعتمد البيئة على الإقتصاد لتوفير الإمكانيات اللازمة لحماية البيئة وتحسين نوعيتها ومن ثم فإن أي ضرر يلحق بالبيئة نتيجة سوء استخدام الموارد أو تلويثها يؤثر سلبا على هذه الموارد وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي. وبالتالي يعتمد وجود النشاط الاقتصادي وقدرته على النمو والاستمرار على قدرة النظام البيئي على توفير الموارد وتصريف المخلفات. (دعوس، شعبي، 2023: ص12)

وعلى الجانب الآخر يفرض النظام الاقتصادي، بأنشطته المختلفة على البيئة مجموعة من الضغوط مثل ملوثات الهواء والماء والتربة وغازات الاحتباس الحراري ومستنزفات طبقة الأوزون والاستنزاف الإيكولوجي واحتمال انقراض الكائنات الحية واستهلاك الموارد الغير متجددة والنفايات الصلبة والنفايات الخطرة. (ليماف، 2023: ص10) ويهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، و رفع مستوى المعيشة، و زيادة فرص العمل و تقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. (م 17، الدستور المصري، ص 15).

اهتمت جميع الدول بموضوع الاقتصاد الأخضر، وأيدها الكثير وانتقدتها الكثير أيضا. كذلك اهتمت مصر بموضوع الاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة وقامت بمبادرات في هذا الشأن من أجل بناء منظومة إدارية متكاملة تشمل ضمن مكوناتها حزمة من السياسات والتشريعات. لذا يشكل قطاع السلع والخدمات البيئية دون شك إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر.

وعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان و المساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الأيكولوجية. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011).

كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون يقوم على الاستثمارات منخفضة الكربون، و توليد الوظائف الخضراء في القطاعين العام و الخاص مما يقلل الأثر البيئي للمؤسسات و تحقيق الاستدامة. (مكتب العمل الدولي، 2013: ص 16).

ونظرا لسيطرة فكرة الاقتصاد الأخضر على الفكر البيئي بشكل خاص والتنمية بشكل عام، واهتمامه بالإمكانيات التي تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل فيزيد إنتاجية الموارد وبخاصة الطاقة والمياه إلى أقصى حد ممكن مع خفض التلوث وتقليل النفايات، وبالتالي توجيه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد وإحداث نمو في الدخل والتوظيف، لذلك فإن هذه الدراسة يعتبر خطوة في مشوار طويل يهدف في النهاية إلى الاستفادة من مضمون فكر الاقتصاد الأخضر وتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد المصري من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة .

وحيث إن الإدارة الضريبية لا يقتصر دورها على الجانب المالي فقط بل يجب أن يكون لها دور اجتماعي في المحافظة على البيئة من التلوث، وحيث أن النشاط الاقتصادي له توابع تتمثل في التلوث بكل صوره مما يضر بصحة الإنسان والحيوان وجمال وفاعلية الطبيعة.

وانطلاقا من هذا المفهوم يقف التلوث بكل صوره عائق أمام الجهود الرامية على تحقيق التنمية الشاملة لما له من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة، وإهدار للطاقات المتاحة، وتقويض لقدرات الحكومات على توفير البيئة النظيفة الصحية الآمنة من الملوثات فإن موضوع الأطروحة يتناول "دراسة مقارنة بين السياسات الضريبية الخضراء في بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة".

مشكلة الدراسة

إن تزايد المشروعات الاقتصادية بشكل كبير في الآونة الأخيرة أدى إلى فشل آليات السوق في تخصيص الموارد البيئية بشكل صحيح ومتوازن، بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة نظير النشاط الاقتصادي الممارس من قبلها وبين التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل نتيجة ممارستها لهذا النشاط، ولكن هذه التكاليف تزايد بشكل متزايد، وظهرت إشكالية الربط بين أداء المؤسسة لأنشطتها الاقتصادية وبين تقاوم تكاليف البيئة. (بن الشيخ، 2012، ص 10)

وقد أشار التقرير المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ 2018 إلى أن مجموع انبعاثات الغازات الدفينة زاد بنسبة 31% ما بين عام 2005 وعام 2015 بمعدل نمو سنوي 2.35%. وقد زادت هذه الانبعاثات في قطاعات الطاقة والصناعة والمخلفات وذلك بنسب 40% و 49% و 34% على التوالي. وقد ساهم قطاع الطاقة بنسبة 87% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من إجمالي الانبعاثات في الدولة بسبب أنشطة احتراق الوقود و الانبعاثات المتسربة منها. كما يعد قطاع الصناعة مسئول عن 12.5% من مجموع الانبعاثات و 12% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدولة بسبب الصناعات التعدينية (54%)، الصناعات الكيماوية (18%)، الصناعات المعدنية (17%)، استخدام المنتجات كبدايل للمواد المستفزة لطبقة الأوزون (11%). بينما ساهم قطاع المخلفات بنحو 8.1% من الانبعاثات بسبب التخلص من المخلفات الصلبة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي. (التقرير المحدث كل سنتين، 2018، ص 13-14)

وتمشيا مع متطلبات التنمية المستدامة يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وكان من أبرزها الوسائل الاقتصادية و التي تعد الضرائب الخضراء أهمها، فهي تعتبر أهم الآليات المستخدمة لحماية البيئة من الأخطار التي تهددها خاصة تلك المؤسسات التي يعتبر نشاطها خطر على البيئة، لذا يتطلب تدخل الدولة بشكل حتمي باستخدام الضرائب الخضراء للحد من التلوث البيئية الذي يؤثر على صحة الانسان والنبات والحيوان والبيئة بصفة عامة مما يؤثر في تحقيق التنمية المستدامة وحيث أن دور الضرائب كأداة فعالة لا يقتصر فقط على الناحية المالية وإنما يمتد دورها إلى الدور الاجتماعي والبيئي. (بودرجه، لاختين، 2019: ص 45). إن سياسة حماية البيئة من التلوث والاستغلال غير العقلاني يتطلب أدوات قانونية و آليات حماية، بهدف جعل الملوث يدفع ثمن تلويثه للبيئة، وهي سياسة تتميز بالردع وتحقيق إيرادات مالية تكفي لحماية البيئة وذلك من خلال تخصيص الموارد المالية المحصلة لحماية البيئة. (RESS Journal, 2020, p.121)

كما استعان الباحث بالعديد من الدراسات السابقة لتحديد مشكلة الدراسة.

أسئلة الدراسة

التساؤل الرئيسي: كيف تطبق الضرائب الخضراء في فرنسا، الجزائر، مصر؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي معوقات تطبيق السياسات الضريبية الخضراء في مصر؟

2- كيف يمكن الاستفادة من تجربة كلا من فرنسا والجزائر؟

3- ما هو دور الضرائب الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف هذه الدراسة إلى عقد دراسة مقارنة بين السياسات الضريبية في بعض الدول للاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة.

في ضوء صياغة تساؤلات الدراسة يمكن توضيح أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. التعرف على مفهوم السياسات الضريبية الخضراء ودورها في الحد من التلوث البيئي.
2. التعرف على أهمية الضرائب الخضراء على أداء المؤسسات الملوثة للبيئة.
3. التعرف على قدرة الضرائب الخضراء المطبقة في مصر للحد من التلوث البيئي.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

1. التعرف على الضرائب الخضراء وأنواعها وخصائصها وأهدافها ومزايا تطبيقها.
2. توضيح دور السياسات الضريبية في مكافحة التلوث والإفصاح عن آثار الأنشطة الاقتصادية في الدولة وحث الشركات على حماية البيئة والاهتمام بالمحاسبة عن التأثيرات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
3. إجراء مقارنة بين الدول وتوضيح نقاط القوة، والضعف، وأوجه الاتفاق والاختلاف.

الأهمية التطبيقية:

1. الاستفادة من تجارب بعض الدول في استخدام السياسات الضريبية الخضراء.
 2. تحقيق بيئة نظيفة مستدامة من خلال توسيع وتطوير الضرائب الخضراء وجعلها أكثر فعالية على الصعيد البيئي والاقتصادي.
 3. التطبيق الفعال للضريبة الخضراء، عن طريق إدراج حماية البيئة في جميع السياسات العامة للدولة.
- الجهات المستفيدة:** الجهات المعنية المتمثلة في قطاع الطاقة حيث تشجع الضرائب الخضراء على اتخاذ تدابير كفاءة الطاقة وتسريع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، ووزارة المالية في جني الإيرادات لتمويل جهود الحفاظ على البيئة وكذلك وزارة البيئة في تشجيع السلوك الصديق للبيئة مما ينعكس على الأفراد بحصولهم على بيئة نظيفة مستدامة.

مصطلحات الدراسة (المهام)

أولاً: مفهوم الضرائب الخضراء (الضرائب البيئية)

تعرف الضرائب البيئية بأنها تلك الضريبة التي تكون قاعدتها وحدة مادية لشيء له تأثير سلبي مؤكد ومحدد على البيئة وتكون مصنفة في "النظام الأوروبي للحسابات القومية والأقليمية" على إنها ضريبة. (European Union, 2013, p.9)

الضرائب البيئية صنف من ضمن الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة وذلك وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى خمس فئات كان أحدها الضرائب والرسوم، واعتبرت كفة أساسية نظراً لتأثيرها وتكرار تطبيقها. (بو ذريع 2017: ص 13)

كما أن الضريبة البيئية تفرض على الملوثين الذين يحدثون أضرار بالبيئة من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو استخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة، ويتم تحديد نسبة من هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة. (صيد ومحرز، 2015: ص 8)

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة. (منظمة الأمم المتحدة، 2011)

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بإحتياجات الإنسان وتطلعاته. (رشيد، عزي، 2018: ص 4)

كما تعرف بأنها قضية أخلاقية بقدر ما هي قضية تنمية بيئية، يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية أساساً على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2018: ص 40)

وأهداف التنمية المستدامة هي: القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة و الرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهيكلة الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن و مجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام و العدل و المؤسسات القوية، الشراكة من أجل الأهداف. (UNDB, Sustainable Development Goals Integration)

ثالثاً: مفهوم التلوث:

تعرف الأمم المتحدة التلوث بأنه وجود مواد أو حرارة في الأوساط البيئية (الهواء، الماء، الأرض) التي تنتج بطبيعتها أو موقعها أو كميتها تأثيرات بيئية غير مرغوب فيها (UN data.Pollution)

كما يعرف التلوث في البند (7) من المادة الأولى من قانون البيئة المصري رقم (4) لسنة 1994م بأنه: "كل تغيير في خواص البيئة يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بصحة الإنسان والتأثير على ممارسته لحياته الطبيعية، أو الإضرار بالموارد الطبيعية، أو الكائنات الحية أو التنوع الحيوي (البيولوجي)".

الدراسات السابقة

◀ دراسة (Melese, 2013): هدفت الدراسة إلى التحقق من ممارسات الضرائب البيئية، وأداء إيراداتها في (أثيوبيا). وتمثلت أهم النتائج في أنه لا يوجد ضرائب بيئية صريحة في إثيوبيا، ولكن يوجد قواعد ضريبية بيئية. تصنف هذه الضرائب كضريبة بيئية، وأن هذه الضريبة لها مساهمة في الإيرادات الضريبية، وتعتبر هذه الضرائب

- كمصدر تمويل للمشاريع المستفيدة بيئياً. وانتهت الدراسة الى عدة توصيات منها أن القوانين تحتاج إلى مزيد من المبادئ الإرشادية، والأدلة والتنفيذ الصارم للقوانين؛ من أجل تقييم الأثر البيئي من قبل واضعي السياسات.
- ◀ **دراسة (Roborton & Williams 2015)** هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات المحتملة في الضرائب البيئية، والطاقة، وركزت على ضريبة الكربون، حيث تمثل ضريبة الكربون طريقة فعالة من حيث التكلفة؛ للحد من الغازات الدفيئة، والانبعاثات، ومن المتوقع أن هذه الضريبة تبطئ النمو الاقتصادي بنسبة صغيرة جداً، خاصة إذا استخدمت الإيرادات الضريبية بطريقة تعزز النمو الاقتصادي، مثل تخفيض العجز في الميزانية.
- ◀ **دراسة (السعيد، 2016)** هدفت الدراسة إلى توجيه الضرائب والرسوم البيئية، كأداة تستخدمها الدولة لحماية البيئة، والحفاظ عليها من التلوث من خلال تدخلها في أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي لها آثار سلبية على البيئة، وهنا يظهر الجانب الردعي لهذه الضرائب والرسوم، ومن جهة أخرى تتدخل من خلال هذه الضرائب؛ لتحفيز المؤسسات لأنشطة أخرى أقل خطورة، أو ليس لها آثار سلبية على البيئة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وكذلك اعتمد على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين الضرائب والرسوم البيئية وتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر. تمثلت أهم النتائج في أن الضرائب والرسوم البيئية هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة؛ لتوجيه السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها تبقى ضعيفة جداً، والسبب يرجع إلى معدلاتها المنخفضة، ووعائها الضيق، وطرق تحصيلها غير الفعالة. انتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها أنه يجب إعطاء الضرائب، والرسوم البيئية الاهتمام الأكثر من قبل الحكومات حتى تستطيع إبراز دورها الردعي من خلال المتابعة الفعلية ابتداء من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.
- ◀ **دراسة (بوجمعة، 2016)** هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز الآثار الإيجابية لفرض الضرائب التي تعني بحماية البيئة، وتشخيص ظاهرة التلوث البيئي، مع عرض أسبابها وآثارها، وتحديد الجهة القائمة، لمكافحة ظاهرة التلوث البيئي، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة. وتمثلت أهم النتائج في أن الضريبة البيئية كانت بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث، وحماية البيئة، وتضاف إلى الأدوات المتعددة ذات الهدف نفسه، لما له من أثر على مصادر التلوث، ويتوقف ذلك على مدي فعاليتها. وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة توعية الأفراد والمؤسسات الملوثة بحتمية التكيف مع الضرائب البيئية وإعلامهم بأن دفعهم لهذه الضرائب مرهون باستمرارهم في تلويث المحيط.
- ◀ **دراسة (أحمد، 2016)** هدفت الدراسة إلى تطبيق الضريبة البيئية، حيث إن هذه النوع من الضرائب أثبت نجاحا كبيرا في العديد من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي بالإضافة إلى دراسة الحالة، وتم التطبيق على الشركة محل الدراسة في تطبيق الضريبة البيئية. تمثلت أهم نتائج الدراسة في أنه من خلال فرض الضريبة على التلوث، يقوم بدفعها الملوث من أجل بيئة نظيفة، وذلك برفع التلوث عن المياه الملوثة، وتنقية الهواء، مما يخلق فرصة عمل جديدة، ويؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وبيئية. انتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة اهتمام المشرع في وضع وصياغة قانون ضريبي، بغرض فرض الضريبة على التلوث البيئي، وتوجيه إيراداته للإنفاق العام من أجل الحد من التلوث البيئي، وتشجيع استخدام أدوات النظام الضريبي، للحد من الآثار السلبية على البيئة، ومنها الضريبة على المنتجات التي تحدث التلوث، وضريبة النفايات والانبعاثات.

◀ **دراسة (خلف وعيد، 2016)** هدفت الدراسة إلى توضيح دور السياسة البيئية المتمثلة في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، وكذلك الحد من هدر الموارد غير المتجددة منها؛ بهدف المحافظة على متغيرات البيئة الثلاث: التربة، والمياه، والهواء، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي للتعرف على ملامح الأداء الضريبي في العراق ولامح السياسة البيئية المقترحة. وتمثلت أهم النتائج في الدراسة أن التشريعات البيئية في العراق وإن كانت موجودة فعلا لم تؤثر في الحد من التلوث البيئي حتى الآن، بسبب ضعف الأجهزة الإدارية، ما زاد من حدة التلوث البيئي. انتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها إمكانية استخدام الأدوات المالية (الضرائب، الرسوم، الغرامات)؛ لتوجيه استخدام الموارد بما يضمن عدم الهدر، وبالتالي تخفيف الضغوط البيئية.

◀ **دراسة (عزي وسالمي، 2016)** هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضرائب البيئية، كوسيلة فعالة، لحماية البيئة الجزائرية، وذلك بإبراز المفاهيم المرتبطة بالبيئة، والتلوث البيئي، ووسائل حماية البيئة، ودور الضرائب الجزائرية في ذلك، من خلال الضرائب التي تنتمي إلى هذا المجال. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي ليعالج مختلف المفاهيم المرتبطة بالبيئة والاقتصاد الأخضر والتلوث البيئي ومختلف أنواع الضرائب البيئية ودورها في مكافحة التلوث في الجزائر. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن من أهداف الاقتصاد الاستخدام الأمثل للموارد المتواجدة في البيئة وعند تلوثها تصبح غير صالحة للاستخدام، وبالتالي فتأثر البيئة يعني تأثر الاقتصاد. وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها يجب على الدولة عدم الإفراط في سرد القوانين التي تحمي البيئة دفعة واحدة، بل يكون هذا الأمر تدريجياً؛ لكي يتمكن المجتمع من تقبل تلك القوانين.

◀ **دراسة (صالحية، 2017)** هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية البالغة التي تؤدها السياسات البيئية في حماية البيئة من أشكال التلوث، وتأثيرها البالغ في النشاط الملوث للمؤسسات. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة دور السياسة البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات على حماية البيئة لإبراز مفهوم السياسة البيئية بمفهوم جديد يشير إلى ضرورة دراسة دور هذه السياسات في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على إدراج حماية البيئة ضمن سياساتها العامة. وتمثلت أهم النتائج في أن استخدام سياسة بيئية تهدف إلى الحد من التلوث قد تؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة، إلا أنها غير كافية وحدها لبلوغ هذا الهدف، نتيجة أسباب كثيرة قد تعمل على عدم نجاحها، كالسياسات التي تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي هدفاً أساسياً لها، والتي لها تأثير غير مباشر على البيئة. وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات منها التركيز على التحفيز، والإعفاءات الضريبية عوضاً عن التماخي في العقوبات؛ نظراً لصعوبة توقيع العقوبات على منتهكي حقوق البيئة، والاهتمام بنشر الوعي البيئي بين المجتمعات من خلال العمل على التوعية الإعلامية البيئية.

◀ **دراسة (Radulescu, 2017)** هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الضرائب الخضراء والحد من التلوث البيئي في رومانيا، وأثر ذلك على تحقيق النمو الاقتصادي باستخدام نظرية الأرباح المزدوجة. وتمثلت أهم النتائج في أنه يوجد علاقة بين فرض الضرائب الخضراء والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، و يوجد علاقة بين فرض الضرائب الخضراء و كل من الناتج المحلي الإجمالي و الحصة الضريبية.

◀ **دراسة (Ma, 2018)** هدفت الدراسة إلى معالجة تغير المناخ وعلاج التلوث البيئي من أجل التنمية المستدامة. يجب إنشاء نظام شامل لقوانين الضرائب الخضراء واستكمالها من خلال وضع وإنفاذ قانون ضريبة حماية البيئة وتحسين القوانين الضريبية الحالية المعنية بحماية البيئة. تمثلت أهم النتائج في أن التلوث البيئي له آثاراً سلبية على التنمية المستدامة في الصين، وقد يكون النظام القانوني الضريبي غير المناسب أحد الأسباب المهمة، حيث

لا يوجد سوى ثلاثة قوانين منفصلة تتعلق بثلاثة أنواع من الضرائب، ويتم جمع معظم الضرائب الأخرى عن طريق اللوائح أو القواعد، لم تعتمد الصين قوانين ضريبية معينة تتعلق بحماية البيئة، ولم تطبق أي قانون ضريبي بيئي خاص، ويتم تحميل الملوثين في المقام الأول لأنشطتهم المتعلقة بالتلوث كوسيلة لتحمل مسؤولياتهم القانونية.

◀ دراسة (Rodríguezes, et al., 2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضرائب الخضراء في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الضارة بالبيئة وأثر ذلك على تعزيز القدرة التنافسية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البرتغال. تمثلت أهم النتائج في أن فرض الضرائب الخضراء يساعد على الحد من الانبعاثات الدفينة لغاز ثاني أكسيد الكربون، مساهمة الضرائب الخضراء في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة.

◀ دراسة (Dogan et al., 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضرائب الخضراء في الحد من الانبعاثات الكربونية وانعكاس ذلك على أهداف النمو الأخضر في الدول الصديقة للبيئة. تمثلت أهم النتائج في وجود علاقة عكسية بين استخدام الطاقة المتجددة وكمية الانبعاثات الكربونية محل الدراسة، ومساهمة الضرائب الخضراء في الحد من الانبعاثات الكربونية وتحقيق التنمية المستدامة.

الإطار النظري

المحور الأول: أهداف الضرائب الخضراء ومزايا تطبيقها:

أ: أهداف الضريبة الخضراء (عبود، 2016، ص 20):

1. إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية، من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
2. إيجاد مصادر مالية تمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلا عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.
3. تحفيز المجتمع وتشجيعه على عدم التعاون مع المواد المسببة للتلوث من خلال فرض الضريبة البيئية.
4. فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع، وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي سوف يتضمنها القانون.
5. استخدام الضرائب ضمن السياسة البيئية يعد سببا اقتصاديا أساسيا، يضمن إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن أسعار البضائع والخدمات، ما يوجه المتسببين في التلوث إلى المساهمة في حماية البيئة.

ب: مزايا تطبيق الضرائب الخضراء: للضرائب الخضراء مجموعة من المزايا من بينها: (قدي، 2011، ص 172)

1. أنها تدمج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع، والخدمات، والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع، ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
2. تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة.
3. تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة، والمياه، والمواد الأولية، والنفايات خاضعة للضرائب وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج، والنقل، واستخدام الطاقة، والاستهلاك العام بقصد تخفيض الضرائب التي سيدفعونها، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.
4. تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين؛ للقيام بذلك، أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل؛ بهدف زيادة العملة والرفاهية الاقتصادية.

المحور الثاني: دور الضرائب الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة:

أولاً: دور الضرائب الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: يتبلور دور الضرائب الخضراء في تحقيق متطلبات البعد البيئي في: (عبد العظيم، 2014، ص 5)

1- الكفاءة في تخصيص الموارد التي تستخدم كمداخلات في العملية الإنتاجية: فرض الضريبة الخضراء على الموارد التي تشكل مصدر للتلوث عند استخدامها في العملية الإنتاجية من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى استبدال تلك المدخلات التي تم فرض ضرائب خضراء عليها بمدخلات أخرى أقل تلويثاً للبيئة، وقد يصل الأمر إلى التوقف عن استخدام تلك المدخلات لما لها من زيادة في الضرائب المدفوعة من قبل الدولة مما قد يجعل المؤسسات على المدى الطويل تغيير من مكونات مدخلاتها والاستثمار في تنمية وتطوير المدخلات البيئية المفضلة والتقنيات والتكنولوجيا الأكثر كفاءة، إلا أن هذا الإجراء المتبع من قبل المؤسسة قد يؤدي بها إلى تحمل تكاليف إضافية والتي تزيد بدورها من تكلفة الإنتاج، ما قد يؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، وقد يؤدي بها للتوقف عن الإنتاج.

2- تخفيض استهلاك المنتجات المضرّة بالبيئة: إن إخضاع المنتجات والتي تعد مصدر للتلوث للضريبة، هذا يؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعارها نتيجة تضمين التكاليف البيئية بها من خلال ضريبة التلوث، مما يشجع المستهلكين على التحول إلى المنتجات البديلة، التي هي أقل ضرراً بالبيئة والتي قد تعفي من الرسوم على القيمة المضافة، وبالتالي ينخفض استهلاك منتجات المؤسسة ما يؤثر سلباً عليها من خلال فقد جزء كبير من حصتها السوقية، وانخفاض عدد عملائها نتيجة توجيههم لمنتجات مؤسسة أخرى تراعي البعد البيئي، إلا أن هذا التأثير يمكن أن يجعل لدى المؤسسات مرونة كافية لاختيار أسلوب أكثر فاعلية، في تخفيض عناصر تلوث البيئة من خلال إجراء تغييرات في الآلات المستخدمة أو في أنماط وأساليب الإنتاج، أو إيجاد نظام للتخلص من المنتجات أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة، وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل البيئية من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضاً من الناحية الاقتصادية والسعر البديل، ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة المنتج.

3- تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الغازية الملوثة: إن فرض ضرائب خضراء على النفايات يترتب عنه إجبار المؤسسات على دفع تكلفة إضافية تضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة يحفز المؤسسات على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا تتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة وهذا سوف يجعل المؤسسات تقارن دائماً بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات (بن الشيخ، 2012، ص 106)

4- الكفاءة في ترشيد استهلاك الطاقة: زيادة استهلاك الوقود الأحفوري كالغاز الطبيعي والبتروك والفحم أثناء العملية الإنتاجية وله تأثيرات على تلوث البيئة العالمية بدءاً من الاحتباس الحراري وصولاً إلى التغيرات المناخية وانعكاساتها، لذلك فإن الضرائب الخضراء تعد أحد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها ترشيد وخفض استهلاك الطاقة، وبالتالي خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تؤدي بالمؤسسات إلى البحث عن مصادر بديلة وأساليب تعتمد على الاستثمار في معدات الطاقة المتجددة / قبل أن تعجز مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة منها. (بن الشيخ، 2012، ص 109-110)

ثانيا: دور الضرائب الخضراء في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: تلعب الضرائب الخضراء دورا حيويا في القضاء على الفقر من خلال الثلاثية (الدخل، التكلفة، النوعية) بزيادة توليد تداخل الفئات الهشة في المجتمع، والحد من التكاليف التي يدفعها الفقراء لقاء تلبية حاجاتهم الأساسية من المياه، الغذاء، الكهرباء والسكن بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والعيش المستدام والحد من الهجرة.

كما ان الضرائب الخضراء دور هام في التخفيف من الفقر كما يلي:

(The United nation environment management group, 2011)

- تحافظ على النمو للاقتصاد كفترة من الوقت كله، وتعزيز خلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية في القطاعات التي توظف غالبية الفقراء.
- تولد كميات كافية من الإيرادات العامة للسماح بالاستثمار في الحماية الاجتماعية وخدمات عالية الجودة مع إمكانية الوصول العادل للفقراء.
- تحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مع السعي إلى الحفاظ على طرق مستدامة لمعيشة الفقراء الذين يعتمدون عليها بشكل مباشر.
- تعزز كفاءة الطاقة والموارد في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول العادل للطاقة من جانب الفقراء، وتعزيز كفاءة استخدامها، وتضمن القدرة على مواجهة مخاطر البيئة (وغيرها) من خلال تطوير القدرات التكيفية.

ثالثا: دور الضرائب الخضراء في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يشير جانب كبير من الأدبيات الاقتصادية إلى أن إحلال الضرائب الخضراء جزئيا محل ضرائب الدخل من العمل ورأس المال، يقلل من التشوّهات الناتجة عن الضرائب الأخيرة ويزيد من عرض العمل ورأس المال، محققا المزيد من العدالة والكفاءة ويشير (Yamazaki, Akio, 2017, p197) إلى أن عرض الأفراد للعمل يزداد بسبب الزيادة في الدخل المتاح لهم بعد خفض الضرائب، والذي يؤدي إلى زيادة رغبتهم في العمل. كما يمتد التأثير الإيجابي للضريبة البيئية على سوق العمل إلى جانب الطلب، بسبب النمو في حجم التوظيف في الصناعات النظيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خفض الضرائب على أرباح المنشآت بشكل عام من شأنه أن يحفزها على زيادة الاستثمارات، ومن ثم زيادة الطلب على العمل. (Serefoğlu Coskun and Atsan, Tecer, 2015, p29)

إجراءات الدراسة

الإجراءات المنهجية للبحث: اعتمد الباحثون على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية وفي هذا الإطار اعتمدت الدراسة على:

- **المنهج الاستقرائي:** بهدف استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، واستعراض وتحليل نتائج الدراسات السابقة مستخدمة في ذلك المراجع التي لها صلة بموضوع الدراسة حيث تم التعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات التي أعدتها بعض المنظمات التي لها بعد بيئي بالدولة، وذلك للتعرف على طبيعة المشكلة والظروف المحيطة بها والمؤثرة عليها، وقد اعتمد الباحثون على بعض المراجع العربية والأجنبية المتاحة في هذا المجال.

- **المنهج الاستنباطي:** وذلك لوصف وتحليل الضرائب والحوافز المطبقة في بعض الدول مع التطرق إلى واقع تطبيق هذه الأداة في مصر ومن ثم اقتراح الحلول اللازمة لتفعيل دور السياسات الضريبية الخضراء بين بعض الدول.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على عينة من الدراسات المنشورة على المستويين العربي والعالمي ومن ثم التحليل بناء على مجموعة من المحاور المدرجة والتي شملت الدول المدرجة في المقارنة وذلك بهدف فهم أطر السياسات الضريبية في بعض دول العالم والمقارنة بينها وتحديد القوائم المشتركة وأوجه الاختلاف ونقاط القوة والضعف وكيفية الاستفادة منها.

الحدود الزمنية: المدة الزمنية في إنجاز هذه الدراسة في الفترة: (من 2021م إلى 2024م)

منهج الدراسة:

هي الخطوات التي يعتمد عليها الباحثون في إعداد الدراسة للوصول للنتائج والأهداف التي تم وضعها من قبل وتم استخدام المنهج الوصفي المقارن وذلك بهدف وصف وتحليل الضرائب والحوافز المطبقة في بعض الدول مع التطرق إلى واقع تطبيق هذه الأداة في مصر ومن ثم اقتراح الحلول اللازمة لتفعيل دور السياسات الضريبية الخضراء بين بعض الدول بالإضافة إلى الكشف عن الفروق بين بعض الدول في اتباع السياسات الضريبية الخضراء .

متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

أولاً: المتغير المستقل: السياسات الضريبية الخضراء.

ويمكن قياسها من خلال إجراء دراسة مقارنة بين بعض الدول.

ثانياً: المتغير التابع ويتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن قياسها من خلال إجراء دراسة مقارنة بين بعض الدول.

نتائج الدراسة ومناقشتها

التساؤل الرئيسي: كيف تطبق الضرائب الخضراء في فرنسا، الجزائر، مصر؟

أولاً: الضرائب الخضراء في فرنسا:

1-ضرائب الطاقة: تلتزم فرنسا كغيرها من الدول بمحتوى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة من التلوث الهوائي، فبالنسبة لأهداف خفض انبعاثات الملوثات الخمس في فرنسا بحلول عام 2020 و 2030 تم تحديدها على

مرحلتين: (Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, 2018, p. 03)

1- المرحلة الأولى: للفترة من 1990 إلى 2020 بموجب التوجيه 2001/81 الصادر في 23 أكتوبر " 2001 الذي يحدد حدوداً وطنية للانبعاثات بالنسبة لبعض ملوثات الهواء.

2-المرحلة الثانية: للفترة 2020 إلى 2029 ثم سنة 2030 بموجب التوجيه EU/2284/2016 الصادر في 14 ديسمبر 2016 بشأن خفض الانبعاثات الوطنية لبعض ملوثات الهواء. وتعكس أهداف خفض الانبعاثات الواردة في التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي EU/2284/2016 ما يرد في بروتوكول جوتنبيرج المعتمد بموجب

اتفاقية التلوث الجوي عبر الحدود البعيدة المدى، الذي يمددها لفترة ما بعد عام 2030، ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت فرنسا على الضرائب والرسوم الطاقوية التالية:

جدول رقم (1): ضرائب الطاقة لفرنسا

المعدل	الوعاء	الطاقة
- الديزل: 60.69 يورو/هـ ل - التعديل الإقليمي كحد أقصى: 2.5 يورو/النتر	المنتجات البترولية المستخدمة كوقود أو مادة قابلة للاحتراق	الرسم الداخلي على المنتجات البترولية TICPE
1.9 يورو/ ميغاواط ساعة	الغاز الطبيعي المستخدم كوقود	الرسم الداخلي على استهلاك الغاز الطبيعي TICGN
Mwh / يورو 0.50 :TICFE Mwh / يورو 0.75 :TCFE لكل الأسر والمهنيين > 36 كيلوفولت أمبير 0.25 يورو / Mhw بالنسبة للمهنيين	كمية الكهرباء التي تم الاشتراك بها إذا كانت أكبر أو تساوي 250 كيلو فولت أمبير	الرسم المحلي على الكهرباء (TICFE + TCFE ابتداء من 2011)
البلدات الحضرية: المعدل الأقصى: 2.2% البلديات الريفية: 0.44%	إيرادات موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض	ضريبة موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض
7.5 يورو / MKwh	بالتناسب مع كمية الكهرباء المستهلكة	الرسم العام لخدمات الكهرباء
7% من القيمة الثابتة المحددة لكل من الوقود في حدود جدول الرسوم والضرائب المطبقة على المنتجات الطاقة وتزداد بمقدار الرسوم والضرائب المستحقة الدفع	استهلاك الوقود: - الوقود الفائق - الديزل - مبدأ الحد من TGAP على الوقود في حالة دمج الوقود الحيوي	الرسم العام على الأنشطة الملوثة TGAP
النفط الخام: إنتاج 12% < 30000 طن الغاز: 5% إنتاج < 300 Mm3	قيمة إنتاج الهيدروكربونات السائلة أو الغازية	الإتاوات المستحقة على مشغلي المناجم للهيدروكربونات السائلة
مفاعلات الإنتاج النووي من الطاقة بخلاف تلك المخصصة أساساً للبحث 3.583.930 يورو في عام 2012	مبلغ ثابت لكل تركيب + معاملات مضاعفة للبحث والدعم والنشر التكنولوجي	ضرائب على المؤسسات النووية
أبراج دعم خطوط الكهرباء التي يتراوح جهدها ما بين 200 و 350 كيلو فولت: 1914 يورو بعد ذلك: 3827 يورو	أبراج تدعم خطوط الكهرباء مع الجهد على الأقل يساوي 200 كيلو فولت	ضريبة ثابت سنوية على الأبراج (الكهرباء)

Source: (Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres,2018, p.32)

2-ضرائب النفايات: تحاول الآليات الضريبية الخاصة توعية المستخدمين بعواقب تأثير نمط حياتهم على البيئة، من خلال فرض الضرائب عليهم تعتمد في ذلك على التلوث الذي يتسببون فيه تم طرح التسعير التحفيزي في: grenelle de l'environnement* يتعلق الأمر بالضريبة والرسوم المفروضة على جمع النفايات المنزلية. كلاهما يشتمل على جزء ثابت وجزء متغير يعتمد على الوزن أو عدد الحاويات المجمعة وكميات النفايات المنتجة.

ينطبق في نفس الوقت على تطبيق مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة، والذي بموجبه يتم تشجيع المصنعين أو المستوردين أو موزعي المنتجات (الأدوية، المعدات الكهربائية الإطارات البطاريات المنتجات المنزلية، المنسوجات،... إلخ) على منع والحد من إنتاج النفايات عند المصدر وتعزيز استعادتها، من خلال الدفع إلى جهة معتمدة لتمويل جمع ومعالجة النفايات هذه من المنتجات هذا النظام الذي ازدهر في فرنسا منذ سنة 2010 والذي يخص 5 ملايين نسمة، ثبت في عام 2015 أنه فعال للغاية في تشجيع الفرز وتقليل النفايات خاصة في المجتمعات التي يتم تطبيقه فيها (Ballandras-Roset Christelle, 2018, p. 11).

الجدول التالي يعرض الرسوم والإتاوات المتعلقة بالتلوث والموارد لفرنسا:

جدول رقم (2): الرسوم الخضراء والإتاوات الخاصة بالموارد والتلوث لفرنسا

الوعاء والمعدل	التلوث والموارد
<p>- النفايات: مرافق التخلص من النفايات المنزلية (الحرق أو التخزين) والنفايات الصناعية الخاصة: تباين في المعدلات حسب الأداء البيئي للمرافق</p> <p>- الانبعاثات TGAP الملوثة في الغلاف الجوي:</p> <p>- أكاسيد الكبريت ومركبات الكبريت الأخرى 43.24 يورو للطن</p> <p>- الحمض الهيدروكربوني 43.24</p> <p>- أكسيد النتروز 64.86 يورو للطن</p> <p>- أكاسيد النتروجين وغيرها من مركبات النتروجين الأخرى. 160.8 ابتداءً من 2012/1/1</p> <p>- الهيدروكربونات غير الميثانية وغيرها من المركبات العضوية 43.24 يورو للطن</p>	<p>الرسم العام على الأنشطة الملوثة TGAP (النفايات وتلوث الهواء)</p>
<p>- معدل الضريبة المطبق على كل مطار بين القيم الدنيا والقيم العليا للمجموعة التي يقع تحتها، وهذا يتوقف على الحاجة إلى التمويل في كل مطار</p> <p>- الفوج 1 (Orly): من 30 إلى 68 يورو</p> <p>- الفوج 2 (Charles de gaulle): من 10 إلى 22 يورو</p> <p>- الفوج 3: من 4 إلى 8 يورو</p> <p>- الفوج : من 0.5 إلى 3 يورو</p>	<p>رسم الضوضاء الجوية</p>
<p>تعتمد إتاوة المياه على كمية مياه الشرب المستهلكة: 0.3 يورو / M3</p> <p>- تعتمد رسوم تحديث شبكات مياه الصرف الصحي على كمية المياه المستخدمة والمرسلة إلى شبكات التجميع: 0.5 يورو لكل M3</p> <p>بالإضافة إلى إتاوات التلوث المتعلقة بالمنتجات الصحية النباتية (الأدوية النباتية) ويراعى درجة سمومها وخطورتها على البيئة من المواد التي تحتويها بين 2 و 5.1 يورو لكل كغ</p>	<p>إتاوات على تلوث المياه</p>
<p>تعتمد إتاوات الحفاظ على المياه على مخططات الصيد:</p> <p>- 10 يورو عن كل شخص بالغ يمارس صيد الأسماك لمدة سنة</p> <p>- رسوم على العوائق النهرية التي تشكل عقبة تمنع عبور المجاري المائية وهجرة الأسماك محددة بمعدل وهي محددة بمعدل ثابت من قبل وكالة المياه كحد أقصى يورو للمتر</p>	<p>إتاوات على استخدامات أخرى للمياه</p>
<p>تستند الإتاوات على كل طن صافي من الفحم أو الغاز أو المنتجات الأخرى المستخرجة في إقليم ما وجلبت إلى آبار ومرافق فرنسا والتي تم استخراجها من أصحاب الامتيازات في المناجم</p>	<p>إتاوة الإدارة العامة للمناجم</p>

Source: Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, 2018, p. 35-36

ثانياً: الضرائب الخضراء في الجزائر

1- **ضرائب الطاقة:** يطبق هذا الرسم على البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين الخال من الرصاص، غاز أويل، غاز البترول المميع، أي يطبق على المنتجات البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، خاصة في المصانع تحت الرقابة الجمركية تم تأسيسه لصالح ميزانية الدولة، والجدول الآتي يوضح تطور أسعار هذا الرسم من خلال قوانين المالية الخاصة بالسنوات 1996-1997-2001-2016-2017-2018-2020، وفقاً للمعدلات الآتية:

جدول رقم (4): أسعار الرسوم على المنتجات البترولية للسنوات

السنوات	تعيين المواد (الرسم: د/ج / % هكتولتر)			
	غاز أويل	البنزين الخالي من الرصاص	البنزين العادي	البنزين الممتاز
2020	900.00	1.700.00	1.700.00	1.600.00
2018	400.00	1.400.00	1.300.00	1.400.00
2017	200.00	900.00	800.00	900.00
2016	100.00	600.00	500.00	600.00
2001	2600.80	163.80	-	777.50
1997	-	-	76.7%	94.5%
1996	246%	12.5%	64%	85%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على قوانين المالية 2020-2018-2017-2016

المصدر: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء على الرابط:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/e.wil_ener31-12-2018.pdf.

2- **ضرائب النفايات:** اعتمدت الجزائر الضرائب البيئية لأول مرة في قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض رسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة، و تم استحداث عدة قوانين متعاقبة من أهمها قانون رقم 01-19 لسنة 2001، ق 03-10 لسنة 2003. و من أهم الرسوم التي جاءت بهذه القوانين:

- 1- رسم إخلاء النفايات العائلية.
 - 2- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية والصناعية.
 - 3- رسم على الأكياس البلاستيكية
 - 4- رسم على الأنشطة الملوثة للبيئة. (RESS Journal, 2020, pp128-129)
- كما قامت الجزائر بالتعاون الدولي في مجالات متعددة عن طريق برامج تدعم حماية البيئة منها:
- 1- التعاون الألماني لحوكمة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها.
 - 2- التعاون البلجيكي لبناء القدرات في مجال البيئة ودعم الإدارة الكاملة للنفايات.
 - 3- برنامج الأمم المتحدة لإدارة النفايات مع تغير المناخ والتكيف معه.
 - 4- برنامج الاتحاد الأوروبي لنقاسم المعلومات البيئية الأوروبية وإزالة التلوث من منطقة البحر المتوسط و الانتقال إلى الإنتاج المستدام و الاقتصاد الأخضر. (Cooperation Internationale, 2021)

ثالثا: الضرائب الخضراء في مصر

1- **ضرائب الطاقة:** تلتزم مصر كغيرها من الدول بمحتوى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة من التلوث الهواء و قد اتخذت تدابير لحماية البيئة من ملوثات الهواء الناتجة عن صناعات مواد البناء مثل صناعة الأسمنت، وأفران إنتاج الجير والدولوميت والجبس، وغيرها وكذلك الصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية والعقاقير ومستحضرات التجميل، وصناعة وتجهيز وطباعة المنسوجات وغيرها من الصناعات الملوثة للهواء، وآلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم أو يتبعث عنها دخان كثيف.

ويعد القانون رقم 4 لسنة 1994 أول قانون مصري موحد لحماية البيئة بجميع عناصرها و أنظمتها من التلوث والاستنزاف والتدهور، وقد اختصت المادة 14 من القانون بإنشاء صندوق حماية البيئة بجهاز شئون البيئة بموجب هذا القانون، ويهدف إلى تمويل الأنشطة والدراسات والمشروعات البيئية لدعم جهود الدولة في مجال حماية البيئة

والثروات الطبيعية و تحقيق التنمية المستدامة، ومراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي، و المشاركة في تمويل مشروعات حماية البيئة و مكافحة التلوث. ومن أجل تحفيز الدولة للجهات و المنشآت و الأفراد للمشاركة في حماية البيئة اوردت المادة 17 من القانون النص "يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية نظاما للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الإدارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة.

وقد اقتصت المادة 36 من القانون بحماية البيئة من الكربون الملوث للهواء حيث نصت على " لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم أو يثبعت عنها دخان كثيف أو صوت مزعج يجاوز الحدود التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

كما نصت المادة 37 من القانون الفقرة (أ) " يحظر قطعاً الحرق المكشوف للقمامة و المخلفات الصلبة"، وفي هذا السياق قد افردت المادة 43 من القانون، وقد نصت على " يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وقد تم جراء تعديلات لبعض مواد القانون رقم 9 لسنة 2009 و بالقانون رقم 105 لسنة 2015 ، و القانون رقم 146 لسنة 2021، و القانون رقم 7 لسنة 2022 في أكتوبر من عام ٢٠١٩، اعتمدت الدولة المصرية آلية جديدة من أجل التسعير التلقائي والعاقل والتي تهدف إلى تحرير أسعار الوقود، وذلك من خلال ربطه بالأسعار العالمية للنفط الخام، ومن أجل خفض تكلفة دعم المواد والمنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة المصرية، فمصر تستورد غالبية احتياجاتها من المنتجات والمشتقات البترولية وبالتالي فإنها تواجه ضغوطات مالية كبيرة، وذلك بسبب الارتفاع الضخم في أسعار النفط منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في شهر فبراير من العام الحالي. وتعد الزيادة الحالية في أسعار أنواع الوقود المختلفة هي السادسة، ولكنها لم تكن الأولى بالنسبة للسولار منذ بداية العمل بآلية مراجعة الأسعار، حيث كانت الدولة تثبته بشكل مستمر؛ وذلك للحفاظ على أسعار وتكاليف النقل والمواصلات الداخلية، والتي أكدت وزارة التنمية المحلية اليوم أن تعريفه المواصلات العامة الداخلية وبين المحافظات وبعضها سترتفع إلى ما بين حوالي ٥ إلى ٥% بعد الزيادة الجديدة في أسعار الوقود اليوم.(سلطان، 2023: ص1)

2- **ضرائب النفايات:** اقتصت المادة 19 من القانون رقم 4 لسنة 1994 بحماية البيئة الأرضية من التلوث فقد نصت على " يلتزم كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئي للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت والمشروعات التي تسرى عليها أحكام هذه المادة، كما أقتصت المادة 48 من القانون بحماية البيئة من التلوث المائي وحماية الشواطئ المصرية وبيئة البحر الإقليمي وحماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية والجرف القاري.

وفيما يلي جدول إنتاج النفايات الصلبة بأنواعها:
جدول رقم (7): إنتاج النفايات الصلبة

الكمية (بالمليون طن)				نوع النفايات
2016	2012	2006	2001	
20	21	17	14.5	نفايات بلدية
5.8	4	4.6	3.5	نفايات البناء والهدم
31	30	27.5	23.5	نفايات زراعية
4.9	6	4.75	4.25	نفايات صناعية
0.54				نفايات خطرة
0.52	0.28	0.15	0.12	نفايات الرعاية الصحية
2	3	2	1.75	الحماة والوجل
25	25	30	20	نفايات التحريف
90.76	89.28	86	67.12	الإجمالي

المصدر: جهاز شئون البيئة سنة 2013/2016

وقد صدر قانون تنظيم المخلفات العامة رقم 202 لسنة 2020 و الذي يهدف إلى القضاء على مشكلة القمامة والمخلفات بإنشاء الجهاز القومي لتنظيم المخلفات، وطبقا للمادة 4 من القانون يهدف الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة وتقييم وتطوير كل ما يتعلق بالمخلفات بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذ الخطط اللازمة لتنظيم إدارة المخلفات بالتعاون مع مؤسسات الدولة والإدارات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، كما نصت المادة 15 على إتخاذ جميع التدابير اللازمة والضرورية الخاصة بالتسلسل الهرمي لإدارة المخلفات من أجل الحد منها، وتعزيز إعادة الاستخدام، والعمل على إعادة التدوير ومعالجة المخلفات والتخلص منها نهائيا، وإدارة المخلفات بطريقة تحد من الإضرار بالصحة العامة والبيئة. (قانون 202 لسنة 2020).

فيما يلي مقارنة بين فرنسا، والجزائر، و مصر من حيث ضرائب الطاقة، والنفائات:

مصر	الجزائر	فرنسا	الطاقة البيئية
<p>- في أكتوبر من عام ٢٠١٩، اعتمدت الدولة المصرية آلية جديدة من أجل التسعير التلقائي والعاقل والتي تهدف إلى تحرير أسعار الوقود، وذلك من خلال ربطه بالأسعار العالمية للنفط الخام، ومن أجل خفض تكلفة دعم المواد والمنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة المصرية، فمصر تستورد غالبية احتياجاتها من المنتجات والمشتقات البترولية وبالتالي فإنها تواجه ضغوطات مالية كبيرة، وذلك بسبب الارتفاع الضخم في أسعار النفط منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في شهر فبراير من العام الحالي.</p> <p>- وتعد الزيادة الحالية في أسعار أنواع الوقود المختلفة هي السادسة، ولكنها تعد الأولى بالنسبة للسولار منذ بداية العمل بألية مراجعة الأسعار، حيث كانت الدولة تثبته بشكل مستمر؛ وذلك للحفاظ على أسعار وتكاليف النقل والمواصلات الداخلية، والتي أكدت وزارة التنمية المحلية اليوم أن تعريفه المواصلات العامة الداخلية وبين المحافظات وبعضها سترتفع إلى ما بين حوالي ٥ إلى % بعد الزيادة الجديدة في أسعار الوقود اليوم.</p> <p>- تحتل مصر المركز رقم ١٤ على مستوى العالم في الدول الأرخص في أسعار الوقود، فيما تحتل دولة مثل المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر إنتاجاً للنفط الخام المركز رقم ٢٢ عالمياً وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المركز رقم ٤٥ عالمياً.</p>	<p>- يطبق رسم على البنزين الممتاز البنزين العادي، البنزين الخال من الرصاص، غاز أويل، غاز البترول المميع. أي يطبق على المنتجات البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، خاصة في المصانع تحت الرقابة الجمركية تم تأسيسه لصالح ميزانية الدولة.</p> <p>- نلاحظ الارتفاع المستمر للرسم على جميع أنواع المنتجات البترولية المعروضة الخاصة بالنسبة للبنزين العادي، البنزين الممتاز والبنزين الخال من الرصاص، بحيث تتميز هذه الأنواع الثلاث بأسعارها المرتفعة خلال الفترة 2016 - 2020 مع ارتفاع منتج الغاز أويل لسنة 2020 بضعف الرسم لسنة 2018.</p> <p>- أما بالنسبة للرسم على الوقود تم تأسيسه لأول مرة من خلال قانون المالية لسنة 2002، بحيث تنص المادة 38 من القانون 01-21 على أنه يؤسس رسم على الوقود يحدد تعريفه بدينار واحد (01) دج لكل لتر من البنزين "الممتاز" و"العادي" و"بالرصاص". يقتطع الرسم ويحصل كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية".</p>	<p>-تفرض فرنسا وفقاً لسياستها سلسلة من الضرائب والرسوم الطاقة لتحقيق فوائد بيئية، والحد من التلوث البيئي، بحيث أصبحت هذه الأدوات الخيار الأمثل والفعال لمواجهة التغير المناخي وكذلك من أجل اتخاذ إجراءات بشأن المناخ والبيئة، فهي تفرض أساساً على الوقود، الكهرباء الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية، وذلك وفقاً لمعدلات تتغير من فترة لآخرى حسب الظروف الاقتصادية والتغيرات السياسية، ومن جهة أخرى لتمويل الميزانية العامة.</p> <p>-تخصص إيرادات هذه الضرائب لتمويل وجهات عديدة أهمها الميزانية العامة للحكومة والبلديات، بالإضافة إلى تحويل إيرادات البعض منها إلى الوجهة التي فرضت من أجلها مثلاً ضريبة موزعي الطاقة ذات الضغط المنخفض توجه مباشرة لتمويل صندوق النفقات الكهربائية الفرنسي، والرسم العام لخدمات الكهرباء تخصص كتعويض لتمويل المرافق الكهربائية. وما يلاحظ من تخصيص إيرادات الضرائب الخضراء في فرنسا أنها موجهة أكثر للميزانية العامة والبلديات، كما أن لها نسبة إيرادات إضافية سنوياً من تطبيق هذه الضرائب</p>	

تابع:

مصر	الجزائر	فرنسا
<p>تشمل رسوم النفايات: أ- رسوم المستخدمين مقابل إدارة نفايات البلدية الصلبة: يدفع منتج النفايات مثل المنازل رسماً شهرياً لجامعي النفايات والمتعهدين الخاصين. وثمة تفاوت في الرسم المطبق على المنازل والوحدات الاقتصادية الأخرى. يجمع المتعهدون الخاصون النفايات الصلبة من البيوت وقطاع الخدمات والصناعة ولاسيما في الأماكن التي تحتوي النفايات فيها على مواد ذات قيمة يمكن إعادة تدويرها. ب- نفايات أعمال البناء: فيما يتعلق بنفايات أعمال البناء، فإن الصورة مختلفة بعض الشيء. من أجل الحصول على رخصة بناء، يفرض رسم متغير كنوع من ضمان أداء البناء الهدم كما تقرض رسماً آخر تجنيه البلدية من كل الوحدات السكنية ذات الصلة بتنظيف الشوارع وخدمات إدارة النفايات على العموم، ويحدد لكل رسم الخاص بالتنظيف بنسبة 2.5% من قيمة ضريبة الملكية المحددة لكل وحدة سكنية.</p>	<p>- يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية". أما المادة 263 مكرر من نفس القانون تنص على أنه: "يؤسس سنوياً رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع يتحمل هذا الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع تضامنية". ومع التغيرات للوضع البيئي في الجزائر والتزايد المستمر لعدد السكان، وما يصاحبه في ذلك من تزايد للنفايات المنزلية وما شابهها فرضت الحكومة هذا الرسم مع تعديله من فترة لأخرى. - بالنسبة لتحصيل هذا الرسم فالمجالس الشعبية البلدية هي التي أوكلت لها هذه المهمة، أما بخصوص الإعفاءات الخاصة بالرسم على رفع القمامات المنزلية تعفى الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية". منصوص عليه في المادة 27 التي تعدل وتنتم المادة 265 من المرسوم التشريعي رقم 93-18. - بالرغم من المبالغ المرصودة للرسم إلا أن معدلات تحصيله ضعيفة ولا تنعكس على حجم الضرر البيئي الناتج عن النفايات التي تخلفها المنازل بشكل يومي، مما يزيد من الوضع سوءاً خاصة في الأونة الأخيرة أين تعرف النفايات المنزلية وما شابهها تزايداً ملحوظاً.</p>	<p>- تحاول الآليات الضريبية الخاصة توعية المستخدمين بعواقب تأثير نمط حياتهم على البيئة، من خلال فرض الضرائب عليهم تعتمد في ذلك على التلوث الذي يتسببون فيه تم طرح التسعير التحفيزي في: grenelle de l'environnement* يتعلق الأمر بالضريبة والرسوم المفروضة على جمع النفايات المنزلية. كلاهما يشتمل على جزء ثابت وجزء متغير يعتمد على الوزن أو عدد الحاويات المجمعة وكميات النفايات المنتجة. - ينطبق في نفس الوقت على تطبيق مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة، والذي بموجبه يتم تشجيع المصنعين أو المستوردين أو مورعي المنتجات (الأدوية، المعدات الكهربائية، إطارات البطاريات، المنتجات المنزلية، المنسوجات... إلخ) على منع والحد من إنتاج النفايات عند المصدر وتعزيز استعادتها، من خلال الدفع إلى جهة معتمدة لتمويل جمع ومعالجة النفايات هذه من المنتجات هذا النظام الذي ازدهر في فرنسا منذ سنة 2010 والذي يخص 5 ملايين نسمة، ثبت في عام 2015 أنه فعال للغاية في تشجيع الفرز وتقليل النفايات خاصة في المجتمعات التي يتم تطبيقه فيها. - في مجال إدارة النفايات، ففي القانون المنظم لانتقال الطاقة، الذي تمت المصادقة عليه في مايو 2015، فإن الحكومة الفرنسية تدعو إلى تعزيز إنتاج الطاقة من خلال إعادة تدوير النفايات.</p>

إجابة التساؤل الفرعي الأول: ما هي معوقات تطبيق السياسات الضريبية الخضراء في مصر؟

إجابة التساؤل الفرعي الأول: ما هي معوقات تطبيق السياسات الضريبية الخضراء في مصر؟

عرفت إيرادات الضرائب الخاصة بالبيئة مراحل مختلفة بحيث تميزت بالارتقاع التدريجي خلال سنوات التسعينات إلى غاية 2007 سجلت أكبر قيمة خلال سنة 2006 بـ 520 مليون د.أ، ثم تضاعفت بمقدار ثلاث مرات بداية من 2008 - 2012 بأعلى قيمة سجلت لنفس السنة 2008 م.د.أ، ثم تراجعت الإيرادات بشكل ملحوظ سنة 2013 بقيمة قدرها 877 م.د.أ لترتفع مجدداً إلى ما يقارب 2300 م.د.أ لسنة 2017 كما تساهم الضرائب الخضراء بـ 1.027% من الناتج الوطني الإجمالي لمصر سجلت كأعلى نسبة سنة 2017 مقارنة بما يقارب 0.8% خلال السنوات الأخيرة. (قبل 2017).

تعود أسباب انخفاض الإيرادات في مصر إلى اعتمادها على نظام ضريبي تحفيزي أكثر منه ردي، أي أنها تمنح تحفيظات وإعفاءات ضريبية من أجل الاستثمار، بدلا من فرض ضرائب ورسوم على مشكلات التلوث، بالإضافة إلى عدم استقرار الأنظمة الضرائب نظرا للتغييرات التي تمسها كل فترة وهو ما يفسر انخفاض الإيرادات في مصر التوسع في تطبيق الضرائب الخضراء خاصة الضرائب الرديعية، وتكييف سياستها الضريبية وفقا للوضع البيئي

ومسائل التلوث في الدولة استناداً لمبدأ الملوث الدافع ورفع الإعانات التي تقدمها الدولة عن الأنشطة الملوثة للبيئة بالإضافة إلى الرقابة على التحصيل الضريبي.

يمثل الدعم إشكالية هامة في حال أرادت مصر تطبيق ضريبة خضراء على الطاقة، حيث كانت الطاقة تحظى بدعم حكومي كبير. وبناء على ذلك لا تستطيع مصر فرض ضرائب على الطاقة في الأجل القصير أو المتوسط، وإن كان ذلك ممكناً في الأجل الطويل. ومع هذا فإن إلغاء الدعم على الطاقة قد يمثل خطوة أولى لها نفس تأثير فرض الضرائب على الطاقة، حيث يتحقق الأثر البيئي لها المتمثل في خفض التلوث بسبب ارتفاع أسعار منتجات الطاقة ومن ثم انخفاض الطلب عليها، كما أن هذا الإلغاء سيوفر موارد مالية للدولة يمكن أن تستخدمها في تخفيض الأعباء الضريبية على دخل العمل، ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة.

وقد حقق الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة انخفاضاً كبيراً في قيمة هذا الدعم من ١٢٠,٨ مليار جنيه عام 2018/2017 إلى 84,7 ملياراً عام 2019/2018 ثم إلى ١٨,٧ ملياراً فقط عام 2020/2019، (البيان المالي للموازنة العامة للدولة 2021/2022). وهكذا يوشك دعم الطاقة على التلاشي؛ متيحاً الفرصة بعد ذلك لفرض ضرائب خضراء محايدة، مصحوبة بانخفاض في قيمة الضرائب على المرتبات، على أن يتم ذلك من خلال رفع حد الإعفاء الخاص بها لمستويات عادلة. وسوف يقلل خفض الضرائب على المرتبات بهذه الطريقة من أثر ارتفاع الأسعار الناتج عن فرض الضرائب الخضراء، حيث أن الزيادة في الدخل المتاح لأصحاب المرتبات قد تعوض ذلك الارتفاع في الأسعار، بل قد تتحسن أوضاعهم المعيشية؛ الأمر الذي يحتاج إلى دراسة مستقلة لتقديره بدقة.

تتعدد صور الضرائب الخضراء التي يمكن تطبيقها في مصر، خاصة على الأنشطة التي تمثل استنزافاً للموارد النادرة في المجتمع. فجانبا ضرائب الطاقة ينبغي فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة للمياه، أو تلك التي تهدرها بشكل غير مبرر، كما ينبغي فرض ضريبة على تبوير الأراضي الزراعية، وعلى البناء فيها. أيضاً ينبغي فرض ضرائب على المنتجات الملوثة للبيئة كالأسمدة والمبيدات ومنتجات الأسمت والرخام... الخ، ويمكن فرضها أيضاً على انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، والحقائب البلاستيكية، النفايات الصلبة والبطاريات، والوضوء... الخ.

إجابة التساؤل الفرعي الثاني: هل يمكن الاستفادة من السياسات الضريبية الخضراء في كلا من فرنسا والجزائر في مصر؟

يمكن الاستفادة من تجربة البلدين على النحو التالي:

أ تجربة فرنسا:

- 1- فرض ضريبة ورسوم على جمع النفايات المنزلية. كلاهما يشتمل على جزء ثابت وجزء متغير يعتمد على الوزن أو عدد الحاويات المجمعة وكميات النفايات المنتجة.
- 2- مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة و فرض ضرائب أو منح حوافز من أجل دعم الاستثمارات خاصة في القطاعات الجوهريّة كقطاع الطاقة والنقل.
- 3- العمل على توسيع القاعدة الضريبية حتى تشمل جميع المنشآت التي تسبب التلوث البيئي.
- 4- العمل على تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة.
- 5- العمل على فرض ضرائب خضراء من أجل جمع إيرادات تساهم في تخفيف العبء خاصة في فترة الأزمات وبالتالي تستخدم الضرائب كأداة تمويلية بدلاً من منافعها البيئية.

ب تجربة الجزائر: على الرغم من أن الجزائر حديثة العهد بالضرائب البيئية، إلا أنه يمكن الاستفادة من تجربتها في التعاون الدولي في مجالات متعددة مثل برنامج التعاون الألماني لحوكمة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، وبرنامج التعاون البلجيكي لبناء القدرات في مجال البيئة ودعم الإدارة الكاملة للنفايات، برنامج الأمم المتحدة لإدارة النفايات مع تغير المناخ والتكيف معه، برنامج الاتحاد الأوروبي لتقاسم المعلومات البيئية الأوروبية وإزالة التلوث من منطقة البحر المتوسط والانتقال إلى الإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر.

إجابة التساؤل الفرعي الثالث: ما هو دور الضرائب الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

تعتبر الضرائب البيئية هي الأداة الفعالة لتنظيم استخدام موارد البيئة و ترشيد استخدامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- 1- استخدام الضرائب البيئية كأداة تحفيزية لحماية البيئة، وذلك من خلال منح حوافز ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المشروطة للمشاريع الإنتاجية أو الاستثمارية، بحيث تستغل المنشآت الصناعية فترة الإعفاءات الضريبية لتطوير أساليب إنتاجها واعتماد البحوث العلمية لتطوير التكنولوجيا المستخدمة بشكل أكثر ملائمة للبيئة. كما تقدم أيضا المنح إلى المنشآت للتخلص من النفايات الملوثة من خلال جمعها وتخزينها والتخلص منها بطرق غير مؤذية للبيئة.
- 2- استخدام الضرائب البيئية كأداة ردعية لحماية البيئة، وذلك من خلال ضرائب بيئية كبيرة نسبيا لتتناسب مع حجم الضرر التي تسببت فيه التقنيات المستخدمة في الإنتاج، وهذا ما يدفع الملوثون إلى البحث عن تقنيات جديدة أقل تلويثا مما يزيد من الأنشطة الصديقة للبيئة لتقليل حجم الضرائب المدفوعة من قبلهم.

التوصيات

- 1- تكريس الحق في بيئة سليمة عن طريق إصدار تشريعات تحمي هذا الحق واتخاذ الإجراءات العقابية الصارمة ضد من يمس هذا الحق، ويمكن إتباع أساليب مباشرة وغير مباشرة في معالجة مشكلات التلوث البيئي: سواء عن طريق تقليل التلوث من المنبع أو من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتقليل من حدة التلوث.
- 2- الاستمرار في توسيع وتطوير الضرائب الخضراء وجعلها أكثر فعالية على الصعيد البيئي، وذلك عن طريق الاستعانة بالضرائب الخضراء بدلا من الضرائب الأخرى لاسيما تلك المفروضة على العمال. وقد تم تنفيذ هذا النهج في دول شمال أوروبا مثل الدنمارك والسويد في أوائل التسعينات ولم يكن لها تأثير سلبي على الجانب الاقتصادي.
- 3- استخدام الضرائب الخضراء كأداة تستطيع الدولة بواسطتها توجيه السلوك البيئي وتفعيل المشاركة الشعبية بالوسائل الرسمية وغير الرسمية لحماية البيئة وذلك عن طريق استغلال الموارد المتأتية من الضرائب الخضراء في البحث العلمي: الهادف إلى إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة، عقد مؤتمرات علمية لمناقشة مشاكل التلوث البيئي، وأن يتم التركيز على دور النظام الضريبي في مواجهة مشاكل البيئة وتلوثها.
- 4- توافر مناهج مختلفة لضبط المستوى الصحيح للضريبة لا يكفي فرض ضريبة تهدف إلى مكافحة مشكلة بيئية، بل يجب أن تتميز بقاعدة مناسبة حتى تكون فعالة. يعتمد تأثير الضريبة بشكل كبير على المقياس المختار فإذا كان معدل الضريبة منخفضا جدا فإنه لن يؤدي إلى تغيير في السلوك لأنها لن تحقق هدفها البيئي. وعلى العكس إذا كان معدل الضريبة مرتفعا جدا ويؤدي إلى التهرب الضريبي، بالإضافة إلى مخاطر اقتصادية كبيرة وفق

- الأنشطة ذات الصلة من حيث المكاسب الاقتصادية والأضرار البيئية ومخاطر المنافسة التي تهدد الشركات المحلية مقارنة بالشركات الأجنبية.
- 5- التطبيق الفعال للضريبة الخضراء، عن طريق إدراج حماية البيئة في جميع السياسات العامة للدولة، و إنشاء إدارة مستقلة للشرطة البيئية تختص بتطبيق قوانين البيئة، ضرورة تشريع قانون لفرض الضريبة الخضراء مع ضرورة وجود قوانين صارمة لعقوبة المتخلف عن الدفع.
- 6- اتباع أساليب مباشرة وغير مباشرة في معالجة مشكلات التلوث البيئي، عن طريق تقليل التلوث من المنبع أو من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتقليل من حدة التلوث.
- 7- الحد من استخدام أنواع الوقود الضار كالديزل في السيارات والمركبات ومحطات إنتاج الكهرباء والمصانع، وذلك عن طريق استبدال ذلك بأنواع من الوقود تكون أقل ضرراً كالمغاز الطبيعي وكذلك استخدام الطاقة الشمسية المأمونة في إنتاج الكهرباء في المنازل والمساجد للتخفيف من الحاجة إلى الكهرباء المنتجة بواسطة الديزل.
- 8- مراعاة الاعتبارات البيئية عند إقامة المشاريع المختلفة، وذلك عن طريق جعل المحافظة على البيئة من شروط الترخيص لتلك المشروعات، و وضع نظام تحفيزي للمصانع التي تسهم في التقليل من التلوث البيئي، وفرض رسوم على مصادر التلوث كرادع اقتصادي لتشجيع الحد من الانبعاثات الضارة واستخدام العائد لتعزيز الاستثمارات الحكومية ببرامج معالجة التلوث.
- 9- تفعيل المشاركة الشعبية بالوسائل الرسمية وغير الرسمية لحماية البيئة، من خلال إدخال مادة التربية الخضراء في المناهج الدراسية لطلبة المستويات الأساسية والثانوية، التوعية الشعبية عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والالكترونية.
- 10- التنسيق بين الوزارات المختلفة للحفاظ على البيئة وذلك عن طريق الاستفادة من توزيع مهام المراقبة والحد من التلوث، فحماية البيئة في مصر تحتاج إلى آليات منها التنسيق بين وزارتي المياه والبيئة ووزارة المالية وأن يكون هذا الجهاز المعني بتحديد الفئات الملوثة المطلوب إخضاعها للضريبة الخضراء في ضوء تنظيم قانوني ولائح محدد.

مراجع الدراسة

- أحمد، محمد أحمد علي (2016)، تقويم دور النظام البيئي في الحد من التلوث البيئي، جامعة عين شمس، مصر.
- السعيد، زينات (2016)، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، جامعة محمد بو ضياف، المسيله.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2018)، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2011) www.cnbcArabia.com
- بو جمعة، سارة، (2016)، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر.
- بودرجة رمزي، لاشين عبير، (2019)، دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، 8 (2) 45.
- بن الشيخ مريم، (2012)، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة القلد وصنع منتجات التلحيم العلهمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

- التقرير المحدث كل سنتين، (2018)، جمهورية مصر العربية، المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، 13: 14. www.unfccc.int/files/BUR_Egypt_AR
- خلف، بلاسم جميل، وعبد، سعدون منجي، (2016) السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي، جامعة بغداد، العراق. جهاز شؤون البيئة سنة 2013 / 2016.
- دعوس آمنة، شعيبى بابة، (2023)، دور آليات الاقتصاد الأخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الإماراتية، المركز الجامعي عبد الحفيظ ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر. الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/IMG/pdf/e.wil_ener31-12-2018.pdf.
- سالمى رشيد، عزى هاجر، (2018)، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
- سلطان أحمد، (2023)، أسعار البنزين في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
- صالحيه، بوذريع، (2017)، دور السياسة البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، جامعة حسيبة بن بو علي.
- صيد، مريم، ومحرز نور الدين، (2015)، فاعلية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9، (2).
- عبد العظيم إيهاب، (2014)، أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن، الملتقى العلمي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية واثره على الأمن البيئي، المنامة، البحرين.
- عبود، سالم محمد، (2016)، دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي، الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، ع 1.
- الدستور المصري، المادة 17: 15.
- مكتب العمل الدولي، (2013)، التنمية المستدامة و العمل اللائق والوظائف الخضراء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلم والثقافة، التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة 2011: 16.
- قانون البيئة، القانون رقم 4 لسنة 1994.
- قانون تنظيم المخلفات العامة، رقم 202 لسنة 2020.
- قدي، عبد المجيد، (2011)، دراسات في علم الضرائب، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع ط1.
- ليماف محمد حليم، (2023)، التنمية المستدامة الصالح العام، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، 10.
- Ballandras-Rozet Christelle, (2018). La Fisca Environnementale, Encyclopédie de l' Environment, Université Grenoble Alpes.
- C. Government, (2020). Determination of Environmental Taxes for China. Chinese Government Network. www.gov.cn.
- Cooperation Internationale, (2021). Ministère de l' Environnement Disponible sur: http://www.me.gov.dz/?page_id=2459
- Dogan et al, (2022). A Way Forward in Reducing Carbon Emissions in Environmentally Friendly Countries: The Role of Green Growth and Environmental Taxes ,Economic Research, Volume 35, Issue 1.

- European Union, (2013). Environmental Taxes: A Statistical Guide, Publication Office of the European Union, Luxembourg.
- Ma, (2018), Green Tax Legislation for Sustainable Development in China. The Singapore Economic Review, Vol.63, No.04, pp.1059-1083.
- The United Nation Environment Management Group, (2011). Working Towards a Balanced & Inclusive Green Economy: A United Nations System- Wide Perspective.
- Radulescu, (2017). Environmental Tax Policy in Romania in the Context of The EU: Double Dividend Theory, Journal Sustainability, Vol.9, pp 3-19.
- RESS Journal,(2020). Route Educational and Social Science, Vol.7, Issue12, pp128-129.
- Ribouh, B., & Bensakhria, K. Vers, (2011). Un Transport Urban Durable (Cas du Tramway de Constantine). Revue Science et Technologie (33).
- Rodriguezes, et al., (2019). Sectorial Effects of Green Tax Reform in Portugal, Renewable and Sustainable Energy Reviews Journal, Vol.104, pp 408-418.
- Serefoglu Coskun and Atsan, Tecer, (2015). For a Greener Environment: Standards Versas Taxes, Derleme / Review, p.29
- UNDB, Sustainable Development Goals Integration. www.undp.org
- The United nation environment management group, (2011). <https://unemg.org/>
- Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et Autres, (2018). Évaluation de l'impact Environnemental et Économique de la Taxe Générale sur les Activités Polluantes (TGAP) sur les Émissions de Polluants Atmosphériques.
- Yamazaki, Akio, (2017). Jobs and Climate Policy: Evidence from British Columbia's Revenue-Neutral Carbon Tax, Journal of Environmental Eco

A COMPARATIVE STUDY AMONG GREEN TAX POLICIES IN SOME COUNTRIES TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Nassef G. Abd El Malek⁽¹⁾; Samasem K. Mousa⁽²⁾; Wael F. Abd El Baset⁽³⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University

2) Faculty of Commerce, Ain Shams University.

ABSTRACT

The aim of this study was to compare the tax laws of various nations in order to take advantage to accomplish sustainable development. The researchers in this study employed both the inductive and deductive approaches through the method of theoretical study through studies published at the Arab and international levels. The first result is that France has enacted a comprehensive tax reform that incorporates an analysis of all environmental issues with an emphasis on energy taxes. While Algeria carries out international cooperation in many fields such as the Trade Cooperation Programme, The United Nations Programme, The European Union Information System Sharing Programme. Regarding Egypt, there exist various sorts of green taxes that can be implemented. Along with energy taxes, there should be taxes on activities that contaminate water or waste it, building in agricultural areas, goods that harm the environment, harmful emissions, plastic bags, solid trash, batteries, noise, and so on. The study's conclusion included a number of recommendations, the most significant of which is to codify the right to a healthy environment by passing laws safeguarding it, enforcing severe penalties against those who violate it, advancing green taxation and improving its environmental impact, using green taxes as a tool to direct environmental behaviour and encourage public participation through both official and informal channels, substituting them for other forms of taxation.

Keywords: Green taxes, Sustainable